بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

الأمر الثاني: في بيان ملاك التقدم بالطبع، وقد أفاد (قدس سره) أنّ تقدم وجودٍ على وجودٍ أو عدمٍ على وجود ليس جزافاً، وإنّما هو راجع لملاكٍ يقتضيه، فكما أنّ التقدم بالزمان يعتمد على ملاك – وهو السبق الزمني – والتقدم بالعلية يعتمد على ملاكٍ وهو استلزام وجوب العلة وجوبَ المعلول، فكذلك التقدم بالطبع يستند إلى ملاكٍ، والملاك في التقدم بالطبع أحد ثلاثة تعرض لها (قدس سره) [نهاية الدراية ج2 ص182] وهي:

الملاك الأول: التقدم بالتجوهر والماهية.

وبيانه: أنّ ماهية الكل مثلاً هي ماهيةٌ تقتضي الجزء، فلذلك يكون تقدم الجزء على الكل في مرحلة تقرر الماهية تقدماً ماهوياً، وفي مرحلة الوجود الذي هو مظهر للماهية تقدماً بالطبع، فكما أنّ ماهية الكل متقومة بالجزء فكذلك لا يمكن وجود الكل خارجاً إلا ومعه وجود الجزء.

الملاك الثاني: وهو الاقتضاء، كما في العلاقة بين المقتضي والمقتضى، فمثلاً: إذا لوحظت النسبة بين النار والاحتراق بغض النظر عن كون النار تامة العلية أم لا، فإنّ نسبة النار إلى الاحتراق نسبة المقتضي للمقتضى، حيث إنّ في النار اقتضاءً ذاتيا للإحراق، وهذا الملاك – وهو الاقتضاء الذاتي – أوجب تقدم النار على الاحتراق تقدماً بالطبع، حيث لا يعقل وجود المقتضى – وهو الاحتراق – إلّا مع وجود المقتضي – وهو النار – ولا عكس.

الملاك الثالث: وهو مصححية فاعلية الفاعل أو متممية قابلية القابل، وهو ما يعبر عنه بالشروط، سواء أكانت وجودية أم عدمية.

وبيان ذلك: أنّ كل أثرٍ لا يمكن أن يستند إلى المؤثر إلا بشرطين أو أحدهما: شرطٍ مصححٍ لفاعلية الفاعل، وهو المؤثر، فإن فاعليته إنما تخرج عن الإقتضاء للفعلية بالشرط المصحح، وشرطٍ متمم لقابلية القابل، بمعنى أن موضوع الأثر إنما يتصف بكونه قابلاً بالفعل لتحقق الأثر بضميمة الشرط المتمم، مثلاً: احتراق الورقة بالنار لا يتم بمجرد وجود نارٍ وورقة، بل يحتاج إلى شرطين: شرطٍ مصحح لفاعلية النار في الإحراق، ألا وهو اقتراب الورقة من النار، فإن النار وإن كان فيها اقتضاء

بالذات للإحراق لكن هذا الاقتضاء إنما يتحول إلى فاعلية بالفعل بالمصحح، وذلك باقتراب الجسم من النار، كما أن الورقة التي هي مكان الاحتراق لا يمكن أن تكون فيها القابلية للاحتراق إلا مع الخلو من الرطوبة، فالخلو من الرطوبة شرط متمم لقابلية الورقة للاحتراق.

والنتيجة: أن الأثر – وهو الاحتراق – لا يمكن وجوده إلا بشرطين أو أحدهما : شرط مصحح لفاعلية الفاعل وشرط متمم لقابلية القابل، وهذا يعني أن الشرط متقدم طبعاً على المشروط وهو الأثر.

الأمر الثالث: تطبيق الكبرى على محل الكلام، وهو نسبة عدم الضد للضد، فقد أفاد المحقق الإصفهاني قدس سره أن نسبة عدم الضد للضد نسبة الشرط للمشروط، فينطبق عليها الملاك الثالث الذي ذكر للتقدم بالطبع.

وبيان ذلك: أنه لو فرض أن الجسم أسود، فلا يمكن أن يكون أبيض بأن يتحول من السواد إلى البياض إلا إذا كان في نفسه قابلا لعروض البياض، وما دام متصفاً بالسواد فليس قابلا لعروض البياض، فارتفاع السواد عنه متمم لقابليته لعروض البياض عليه، مما يعني أن عدم الضد – وهو عدم السواد – شرط في وجود ضده، لأن عدم الضد متمم لقابلية المحل لعروض الضد الآخر عليه، وكذلك في نسبة الجسم للقيام والقعود، فهما ضدان لا يجتمعان في آن، ولكن قابلية الجسم للقيام متفرعة على عدم القعود، فعدم القعود شرط متمم لقابلية المحل لعروض الضد الآخر، فتبين بذلك أن عدم الضد متقدم بالطبع على وجود الضد الآخر.

وهنا ثلاث ملاحظات على ما أفيد منه قدس سره:

الملاحظة الأولى: ما ذكره سيد المنتقى قدس سره [المنتقى ج2 ص 347 – 348] ومحصل كلامه أنّ هذا التعريف الذي ذكره المحقق للتقدم بالطبع ليس تعريفا تاما، فإنه وإن كان من أنواع التقدم التقدم بالطبع إلا أن الإشكال في التعريف، لا في وجود تقدم يسمى بالتقدم بالطبع، فقد أفاد المحقق قدس سره: أن التقدم بالطبع عبارة عن (أن لا يكون لأحد الشيئين وجود إلا وللآخر وجود معه ولا عكس) فإن كان مقصوده: أنّه لا يمكن وجود المتأخر إلّا مع وجود المتقدم ولا عكس، فهذا المناط غيرُ مانع من الأغيار، فهناك موارد لا يمكن فيها وجود (ب) إلا بوجود (أ) دون العكس، وليست من التقدم بالطبع، كما لو كان هناك علة لمعلولين، وكان لأحدهما علة خاصة به غير العلة المشتركة، مثلاً: الحرارة وصفرة الوجه معلولان لعلة واحدة وهي المرض واختلال الجسد، ولكن الحرارة لها

علة أخرى غير العلة المشتركة، فقد تصدر من المشي في ضوء الشمس في حر الظهيرة، فاختلال الجسد علة مشتركة بين عرضين: الحرارة والصفرة، ولكن أحد المعلولين له علة أخرى تخصه وهو الحرارة، فحينئذٍ يصدق التعريف المزبور، حيث إن الصفرة لا توجد إلا مع وجود الحرارة لأنهما معلولان لعلة واحدة، ولكن الحرارة قد توجد دون الصفرة لأن لها علة تخصها، فهل هذا يعني أن الحرارة متقدمة بالطبع على صفرة الجسد باعتبار أن الصفرة لا توجد إلا معها؟! وهذا مما لا يقول به أحد مع أن التعريف ينطبق عليه.

ولكن هذه الملاحظة غير واردة، والسر فيه ما ذكر في علم المعقول: من أن حقيقة المعلول متقومة بنوع علته.

وبيان ذلك: أن عنوان الحرارة وإن كان له علل متعددة كالشمس والنار والحركة، إلا أن نوع الحرارة من الشمس مختلف عن نوع الحرارة الصادرة من النار، ونوع الحرارة الصادرة من النار مختلف عن نوع الحرارة الصادرة من الحركة فنوع كل معلول متقوم بنوع علته وإن جمعها عنوان واحد، وذلك لأن المعلول وجود منبثق من رحم العلة، أي أن لوجود العلة مراتب ومن مراتبها النازلة وجود المعلول لا أنه وجودٌ مباين مستقل عن وجود العلة، وبالتالي لو فرض أن معلولين يشتركان في علة واحدة وكان لأحدهما علة تخصه فما له علة تخصه مختلف نوعا عن المعلول المشترك معه في العلة المشتركة بينهما، فهما نوعان، فلا يرد: كلما وجد المعلول (ب) وجد معه المعلول (أ) وليس كلما وجد (أ) وجد معه (ب) فإن الذي له علة تخصه ليس (أ) بل هو نوع آخر.

وبعبارة أُخرى: إن ملاك تقدم أحد المعلولين المشتركين في علة واحدة على الآخر بالطبع هل هو كونه (أ) مثلاً بالنسبة لـ (ب) أو أن ملاك تقدمه كونه معلولا للعلة المشتركة؟ فإن كان الأول فمن الواضح عدم صلاحيته بماهو (أ) لكونه ملاكا للتقدم بالطبع، وإن كان الثاني فهو ملاك مشترك بينهما، حيث إن (أ) واجد لهذا الملاك أيضا، وهو أنه من حيث كونه معلولا للعلة المشتركة متأخر بالطبع عن (ب) فكل من المعلولين للعلة المشتركة بما هو كذلك متقدم بالطبع على الآخر، وهذا من باب التضايف لا التقدم بالطبع.

مضافاً إلى أن هذا ليس إشكالا جوهريا على المطلب بل هو إشكال على التعريف، وما هو محل البحث هو أنه هل ينطبق التقدم بالطبع – بأي تعريف وأي مناط اخترناه – على محل الكلام وهو نسبة عدم الضد لوجود ضده؟ وعلى فرض الانطباق فهل يشمله الوجوب الغيري المقدمي أم لا؟

الملاحظة الثانية: أن تعريف التقدم بالطبع لا ينطبق على المقام.

والسر في ذلك: أنه عند التدقيق في نكتة التقدم بالطبع في علم المعقول نجد أن قوامه بما إذا لاحظ الذهن ماهيتين فرأى أن ماهية (ب) تستدعي ماهية (أ) دون العكس فبطبيعة الحال يكون ذلك منشأ للتقدم بالطبع في فرض الوجود ، بحيث لاتوجد (ب) إلا مع (أ) ولا عكس، فمثلاً ماهية الكل بما هو (كل) تقتضي أن لا يوجد إلا بوجود الجزء وإلا لم يكن كلا، وماهية الاثنين تقتضي أن لا يوجد إلا بوجود الواحد، وماهية المقتضى أن لا يوجد إلا بوجود المقتضي، وذلك ناشئ من لحاظ الذهن لاستدعاء ماهيةٍ لأُخرى، مما يقتضي بالطبع أن لاتوجد إلّا معها، فهل هذا التعريف ينطبق على الضدين بأن يقال: إن التضاد يعني أنّ طبيعة الضد لا يمكن وجودها إلّا مع عدم وجود الضد الآخر أم لا؟

والحمد لله رب العالمين